دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد

المعاهدة الاطارية لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣

أُطروحة تقدم بها الطالب

فليح جحيل ذكر

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا – قسم العلوم السياسية

وهي جزءٌ من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية

العلاقات الدولية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

اسامة مرتضى باقر السعيدي

١٤٤٨هـ النجف الأشرف ٢٠٢٦م

ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ

صدق الله العلي العظيم
سورة البقرة: الاية ١١

الاهداء

الى.. مقام صاحب الامر والزمان ارواحنا لتراب مقدمه الفداء

الى.. ارواح الشهداء الذين سقوا الارض بدمائهم لكي نبقى مرفوعي الرأس.

الى.. السيد الولي علي الحسيني الخامنئي والسيد درة لبنان السيد حسن نصر الله رحمهم الله

الى.. روح والدي العزيز حباً ووفاءً رحمه الله

إلى.. روح والدتي العزيزة وهي شمعتي التي ذابت لتنير دربي بتضحياتها ودعائها رحمها الله

الى عائلتي وسكني وملجئي ومصدر قوتي

الى احبتي وأغلى ما املك اولادي وبناتي امتدادي وعيوني حفظهم الله

الى ملاذي وملجئي بعد الله سبحانه وتعالى ومن عشت معهم أجمل لحظات وأصعبها اخوتي واخواتي وابنائهم

الى اخوتي في الايمان السيد عبد الكاظم رضا والسيد جاسم بدر الموزاني والاخ العميد سعد تركي فياض

الى القامات العلمية اساتذتي الافاضل ومصدر الهامي بالعلم والمعرفة – قسم العلوم السياسية في معهد العلميين.

الى.. الاستاذ الدكتور سالم محمد عبود الاخ والصديق

الى.. زميلاتي وزملائي وفقهم الله

الى.. كل هؤلاء اهدي جهدي المتواضع

شكروعرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه المنتجبين، وبعد

بعد الحمد والشكرلله صاحب الفضل والمنعم علينا بكثيرمن النعم التي لا نحصيها، ينبغي الشكروالعرفان لكل من ساهم في انجازهذا الجهد.

الشكروالتقديرالى كل أساتذة معهد العلمين المحترمين، وكل الملكات العاملة باختلاف مو اقعهم الوظيفية. مع خالص الشكروالتقديرالى المشرف الاستاذ الدكتور(اسامة مرتضى باقر) لما قدمه من توجيه علمي قيم ودعم مستمركان له الاثر الكبيرفي انجازهذا العمل كما اتوجه بجزيل الشكروالامتنان الى الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا العمل واغنائه بملاحظاتهم العلمية القيمة واعرب عن عميق امتناني لأساتذة قسم العلوم السياسية في معهد العلميين لما بذلوه من جهود في تعليمي وارشادي طوال مسيرتي الدراسية

والشكرموصول الى لجنة الأساتذة الكرام رئيس واعضاء المناقشة، لتحملهم جهود التقييم وللملاحظات التي من شانها تعززمن قيمة هذا الجهد العلمي .

الشكروالعرفان وامتناني لكل من مد لي يد العون وساهم من قريب او بعيد في انجاز هذا العمل فلهم جميعا خالص الشكروالتقدير. والله الموفق

الباحث

المستخلص

تعد ظاهرة الفساد من أكثر الظواهر المؤثرة في بنية المجتمع الإنساني في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، بل تعد من التحديات التي تواجه الدول والحكومات في تحقيق التنمية الشاملة. ويتسم الفساد بسرعة الانتشار والتأثير والانتقال مما استوجب ان تتعاون الدول على وضع اليات وبرامج لمكافحتها، من هنا توسعت المسؤولية الدولية وتشكيل منظمات ولجان متخصصة ومهنية وتعد الأمم المتحدة في مقدمة المنظمات المسؤولة عن مكافحة الفساد مما جعلها تقدم اكثر من مشروع ومحاولة في الحد ومكافحة الفساد والتي تبلورت من خلال الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ٢٠٠٣ والتي تمثل دليل استرشادي لكل الحكومات في بناء منظومة تشريعية ومؤسسية والاليات والإجراءات التي تسهم في مكافحة الفساد، وتم تناول عدد من الدول كنماذج لأغراض الاستفادة من تجاربها والمقارنة وكذلك العراق كونه من الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية وتبنت العمل من خلالها، وتهدف هذه الدراسة الى بيان ماهية الفساد كظاهرة وجريمة تنتشر في بنية المجتمع والدولة والعوامل التي تسهم في انتشارها ومستوى الاثار الناجمة عنها في مجالات الحياة. تحليل الأطر القانونية والتنظيمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحليل وتقييم فعالية الآليات الأممية والاساليب والاليات المستخدمة في متابعة تنفيذ الاتفاقية، في مكافحة الفساد من خلال الاتفاقية. ومدى التزام العراق بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ومدى النجاح في الحد من الفساد.

وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات منها أن الاتفاقية تمثل الإطار القانوني الدولي الأكثر شمولاً في مجال مكافحة الفساد، إذ تضمنت منظومة متكاملة من التدابير الوقائية والجزائية، بالرغم من انضمام العراق إلى الاتفاقية وسعيه إلى مواءمة تشريعاته مع أحكامها، إلا أن تطبيقها ما يزال يواجه تحديات مؤسسية وقانونية وإدارية. تعاني المؤسسات الرقابية في العراق من عدد من الصعوبات، منها ضعف التنسيق بين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، وقصور التشريعات أحياناً، إضافة إلى تأثير العوامل السياسية. كما توصلت الدراسة الى بعض التوصيات منها ضرورة تعزيز التزام الدول، ومنها ضرورة تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية ومكافحة الفساد وتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية لها لضمان أداء فعال. وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن نجاح الجهود الدولية والوطنية في مكافحة الفساد يتوقف على مدى تكامل الأطر القانونية مع الإرادة السياسية والإصلاح المؤسسي الحقيقي. تأسيس مركز وطني للرصد والاستشراف وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة. وفي ضوء كل هذا نجد ان من الضرورية ان تكون هناك رؤية استشرافية واعتماد التقنيات الحديثة مع أهمية مواءمة شاملة للتشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. اعتماد التحول الرقمي الكامل في الإدارة والمشتريات العامة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	ا
الاهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
المحتويات	هـ –و
فهرس الجداول	ز
فهرس الاشكال	ح
المقدمة	١–١٣
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي لظاهرة لفساد والنظريات المفسرة له**	١٤–٦٤
المبحث الاول: مدخل مفاهيمي للفساد	١٦–٣٥
المبحث الثاني: النظريات المفسرة وإجراءات مكافحة الفساد	٣٦–٦٤
الفصل الثاني **المنظمات الدولية ومكافحة الفساد**	**٦٥–١٠٦**
المبحث الأول: الأمم المتحدة والنشأة والوظائف والمهام.	٦٧–٧٨
المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الرسمية ودورها في مكافحة الفساد	٧٩–٩١

المبحث الثالث: مراحل التطور التاريخي للاتفاقية الدولية	٩٢-١٠٦
الفصل الثالث **المعاهدة الإطارية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣ (تحليل سياسي وقانوني)**	١٠٧-١٧٧
المبحث الأول: الإطار العام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC)	١٠٩-١٢٧
المبحث الثاني: التحليل القانوني لمضامين الاتفاقية الاطارية لمكافحة الفساد لعام (٢٠٠٣)	١٢٨-١٥٩
المبحث الثالث: التحليل السياسي للاتفاقية وتحديات تنفيذها	١٦٠-١٧٧
الفصل الرابع **آفاق تطوير دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد تجارب مختارة مع الإشارة الى العراق**	١٧٨-٢٥٦
المبحث الأول: تجارب مختارة لبعض الدول في تطبيق اتفاقية مكافحة الفساد ٢٠٠٣	١٨٠-٢٠٦
المبحث الثاني: واقع التزام جمهورية العراق باتفاقية مكافحة الفساد الدولية ٢٠٠٣	٢٠٧-٢٤٢
المبحث الثالث: رؤيا استراتيجية استشرافية (مستقبلية)	٢٤٣-٢٥٦
الخاتمة	٢٥٧-٢٦١
الاستنتاجات	٢٥٩
النتائج والمقترحات	٢٦٠
المصادر والمراجع	٢٦٢-٣٠٠
ملحق نص الاتفاق	٣٠١-٣٦١

A–B	**Abstract**

فهرس الجداول

ت	الجدول	الصفحة
١	مقارنة سريعة بين بعض من تلك النظريات	٤٤
٢	النظريات الواقعي لنظريات مكافحة الفساد	٤٦
٣	العلاقة بين نوع النظام السياسي وانتشار الفساد	٦٢
٤	مراحل تطور التاريخي لمكافحة الفساد دوليا	٩٣-٩٤
٥	الإطار العام للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣	١١٠-١١١
٦	العراق بعد ٢٠٠٣ في الفساد استمرار أسباب أهم	٢٠٩
٧	العراق بعد ٢٠٠٣ ووضع بالمؤشر سريعة تعريفية بطاقة	٢١١-٢١٢
٨	بالعراق الخاصة الرئيسة العالمية المؤشرات	٢١٣
٩	ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد	٢١٤
١٠	عربياً العراق لموقع رقمية قراءة	٢١٥-٢١٦
١١	بينها العراق وموقع 2025 الفساد مدركات مؤشر في العربية الدول ترتيب	٢١٦-٢١٧
١٢	(2023-2025) جدول (١٢) مقارنة الدول العربية	٢١٧
١٣	العراق في الفساد لمكافحة والمؤسسية القانونية المرتكزات	٢٢٣
١٤	الفساد بمكافحة المكلفة العراقية المؤسسات أهم بين الأدوار توزيع	٢٢٧-٢٢٨
١٥	2021-2024 الفساد ومكافحة للنزاهة الوطنية الاستراتيجية محاور أبرز	٢٣٢
١٦	الفساد مكافحة في والرقمية والإدارية الوقائية الجهود أهم	٢٣٣-٢٣٤
١٧	العراق في الفساد مكافحة دعم في الدوليين الشركاء بعض مساهمات	٢٣٦

١٨	الواقعية والنتائج الأممي الدور بين التمييز	٢٤١
١٩	مقارنة بين بناء سيناريوهات بديلة (غير خطية)	٢٥٠-٢٥١

فهرس الاشكال

ت	الشكل	الصفحة
١	اشكال وصور الفساد	٢٥
٢	الدورة الخبيثة للفساد	٣٣
٣	المرتكزات الأساسية في مكافحة الفساد	٤٨
٤	مستوى الكفاءة والفاعلية	٥١
٥	أسباب ظهور حوكمة المؤسسات	٥٣
٦	مبادئ الحوكمة	٥٥
٧	الأجهزة المرتبطة بمنظمة الأمم المتحدة	٦٩
٨	اهداف الامم المتحدة الرئيسة	٧٦
٩	ركائز عمل منظمة الشفافية الدولية الرئيسة	٨٢
١٠	المبادئ الخمسة للاتفاقية	١١٤

المقدمة

اصـــبحت جريمة الفســـاد ظاهرة تنتشـــر بســـرعة وتتغلغل في بنية المجتمع وانظمة الحياة، بل اصبحت تحدي وعقبة امام الدول والحكومات في تحقيق التنمية المستدامة، تتنوع تأثيراتها في كل الجوانب السـياسـية والاقتصـادية والاخلاقية والاجتماعية والتنموية، وتسـعى كل دولة الى وضـع القوانين والاليات التي من شانها تسهم في الحد ومكافحة ظاهرة الفساد ، الا ان انتشار الظاهرة وتحولها الى جريمة منظمة عبر الحدود تطلبت ان يكون هناك تعاون دولي من اجل مكافحتها، وهنا برزت ادوار المنظمات الدولية والاقليمية وفي مقدمتهم الامم المتحدة اذ تم وضـــع اتفاقية دولية لمكافحة الفســـاد" التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣ واعتمدت بالتنفيذ عام ٢٠٠٥ فقد ادت منظمة الأمم المتحدة دورًا أسـاسـيًّا في التصـدي للفسـاد على المستوى العالمي، فضـلا عن أصـادرها العديد من البيانات والإعلانات، واستضـافت مؤتمرات أدت إلى صـــياغة وثائق قانونية دولية مهمة ولغرض الاســـتفادة من تجارب بعض الدول والمقارنة معها من حيث الاليات فقد تم الاشـارة الى بعض التجارب الناجحة في مكافحة الفسـاد فضـلا عن بعض التجارب الفاشـلة مع التركيز على العراق كونه من الدول التي عانت من اثار الفســاد بكل اشـكاله مما اثر على التنمية فضـلا عن كونه قد صـادق على الاتفاقية ووضـع اليات عمل بموجبها واسـتفاد من الاطار العام والتعاون الدولي في تعزيز قدراته وتطوير مؤســســاته في مكافحة الفســاد ، لذا اصــبح من الضــروري الاســـتفادة من تجارب بعض الدول، والتفاعل مع المنظمات الدولية، والتعرف على مضـــمون وتحليل الاتفاقية وتقييم الاليات في التنفيذ وتهيئة البيئة اللازمة لنجاحها في القضـــاء على الفســـاد، وتجاوز التحديات والصعوبات التي تؤثر على برامج التنمية، لذا جاءت هذه الدراسة لبيان الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفســـاد، وما مدى فعاليتها في تحقيق أهداف الاتفاقية. أصـــبح من الضـــروري الاســـتمرار بإجراء الدراســـات التطبيقية والميدانية فيما يتعلق بتطبيقات هذه الاتفاقية من قبل الدول وخصـوصـاً العراق واسـتدامة تحديث المنظومة التشـريعية والتقنيات الحديثة واعادة هيكلة الاجهزة مما يجعلها أكثر فاعلية في الاستجابة لبنود الاتفاقية والتوصـل الى أفضـل السبل في مكافحة الفساد لذا جاءت هذه الدراسة لتشكل توجهً حديثا في تطوير المنظومة العراقية وأجهزتها في مكافحة الفساد.

اولا: أهمية الدراسة:

لكون الفسـاد أصـبح ظاهرة عالمية تهدد أمن واسـتقرار المجتمع الدولي، والذي يسـتدعي تضـافر الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة ذات الأبعاد الدولية، وهنا تكمن أهمية هذا البحث في مراجعة الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد ويمكن بلورة ذلك من خلال الاتي:

١. يمكن ان يسـهم هذه البحث في إثراء المكتبة السـياسـية فيما يخص القانون الدولي لمكافحة الفسـاد ودور المنظمات الدولية فيه.
٢. تســـهم الدراســـة في توفر تحليلاً واقعياً لفعالية تدخلات الأمم المتحدة في مواجهة الفســـاد، مما قد يساعد صناع القرار في تحسين آليات الرقابة والالتزام.

٣. بناء الوعي القانوني والســـياســـي في مجال العلاقات الدولية لمعرفة توجهات المنظمات الدولية وخصوصا الامم المتحدة ودورها في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وما مدى فعاليته في تحقيق أهداف الاتفاقية.
٤. الاســـتفادة من تجارب بعض الدول التي عانت من ظاهرة الفســـاد وتأثيراتها على مختلف مجالات الحياة، فضلا عن تأثيرها على برامج التنمية.

ثانيا: أهداف الدراسة:

١. معرفة ماهية الفساد كظاهرة وجريمة والعوامل التي تسهم في انتشارها ومستوى الأثار الناجمة عنها في مجالات الحياة.
٢. تحليل الأطر القانونية والتنظيمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
٣. اختبار فاعلية السياسات ومستوى الأداء للأجهزة الحكومية في مكافحة الفساد
٤. معرفة أهم التحديات التي تواجه المنظمة في ضمان الالتزام الدولي بالاتفاقية.
٥. تحليل وتقييم فعالية الآليات الأممية والأساليب وتفسير مستوى التباين بين الدول في تطبيق متابعة تنفيذ الاتفاقية، في مكافحة الفساد من خلال الاتفاقية.
٦. التعرف على فاعلية المؤسسات العراقية في مكافحة الفساد في ومدى التزامها في سياسات واليات الاتفاقية الدولية وإمكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول
٧. التوصل الى السيناريوهات المناسبة والواقعية التي من شانها تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد عالميًا.

ثالثا: اشكالية الدراسة:

تعد ظاهرة الفساد الاداري والمالي من أكثر التحديات التي تواجه المجتمع الانساني ذات التأثير في مختلف مجالات الحياة كونها تؤثر بشكل مباشر على التنمية والاقتصاد والسياسة والاجتماع ، وانها تهدد الســـلم والامن المجتمعي اصـــبحت مســـؤولية مكافحتها لا تنحســـر بدولة بل تهم مختلف الدول والمنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة حيث تم اصدار اتفاقية دولية عام ٢٠٠٣ لمكافحة الفساد والتي تشكل دليل عمل واطار استرشادي لمختلف الدول الا ان في الواقع مازال الفساد ينتشر بصور واشكال متعددة وهذا يمثل تحديا لأليات واجراءات المكافحة فهل المشكلة بالمنظومة التشريعية ام باليات التطبيق وهل ان تبني الدول هذه الاتفاقية سيسهم في تعزيز قدراتها على المكافحة وما هي التحديات التي تعيق تطبيق الاتفاقية من الناحية الفنية والتنظيمية والبشـــرية ، ويمكن بلورة جوهر المشـــكلة بالتســـاؤل الرئيسي الاتي:

(ما هو الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد ٢٠٠٣، وما مدى فعاليته في تحقيق أهداف الاتفاقية؟)

ويتفرع منها تساؤلات فرعية وهي:

١. هل أسهمت المنظمة الدولية في صياغة وتطوير القواعد القانونية الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد؟
٢. هل هناك تحديات تواجه تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد؟
٣. هل ان الدول والحكومات تعمل على تطبيق بنود الاتفاقية كما ينبغي؟
٤. هل ساهمت الاتفاقية الدولية في دعم العراق في تعزيز قدراته في مكافحة الفساد من خلال التعاون الدولي وتطوير الأجهزة والاليات؟

رابعا: فرضيات الدراسة:

يمكن اعتماد فرضية رئيسة مفادها ان هناك علاقة بين زيادة فاعلية مكافحة الفساد مع مستوى الالتزام المؤسسي للدول باتفاقية (UNCAC)

خامسا: حدود الدراسة:

يمكن بلورة حدود الدراسة من خلال الاتي:

١. **الحدود الموضوعية:** ويتمثل في دراسة الاتفاقية الاممية الخاصة بمكافحة الفساد ودور الامم المتحدة في متابعة وتنفيذ وتفعيل تلك الاتفاقية.
٢. **الحدود الزمانية:** يتمثل خلال مدة الدراسة بالفترة الزمنية منذ اصدار الاتفاقية ولغاية اعداد البحث اما المدة التي شملتها الدراسة فهي ممتدة بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٢٦.
٣. الحدود المكانية للدراسة: ان الدراسة تناولت نماذج مختارة لبعض الدول **(سنغافورة وروسيا ونيجيريا)** مع التركيز على العراق ومدى التزامه بتطبيق الاتفاقية واعتمادها كإطار في مكافحة الفساد.

سادسا: مناهج الدراسة:

ان من متطلبات البحث العلمي ان يتم اختيار منهج للبحث او أكثر وهذا تفرضه طبيعة الدراسة وأهدافها ومتغيراتها، وتحقيق واختبار الفرضيات وبالتالي الاجابة على التساؤلات فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لوصف الأدوار والآليات التي تمارسها الأمم المتحدة في متابعة تنفيذ الاتفاقية. أما المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين تجارب دول مختلفة في تطبيق الاتفاقية ومدى تفاعل الأمم المتحدة معها. أما المنهج التاريخي لاستعراض السياق التاريخي لنشوء الاتفاقية وتطور دور الأمم المتحدة في هذا

المجال. فضلا عن إمكانية استخدام المنهج الاستقرائي من اجل تطوير اساليب المكافحة وتحديد مؤشرات الفساد.

سابعاً: الدراسات السابقة

سـنتناول عددا من الدراسـات التي تناولت متغيرات الدراسـة لأغراض الاسـتفادة منها لا غرض النظرية والتطبيق وتراكم معرفي من أجل معرفة بما تتميز هذه الدراسة الحالية.

الدراسة الأولى / عبد الكريم ٢٠١٤

الباحث	**مصطفى عبد الكريم ٢٠١٤ / دكتوراه**
نوع الدراسة	**جامعة الإسكندرية كلية الحقوق والعلوم السياسية**
عنوان الدراسة	**القوة الملزمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودورها في استرداد الاموال**
مشكلة الدراسة	**يثير البحث العديد من المشكلات التي تحاول من خلال دراستنا معالجة أبعادها، وإيجاد الحلول لها، ومن أهم هذه المشكلات، ما هو وقت سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في النظام القانوني الداخلي؟ وماهي السلطة المختصة بتفسير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟ وما هي قواعد التعاون الدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟ والاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالاستجابة لمصر باتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المنهوبة؟**
الأهداف	**دراسة واقع تطبيق الاتفاقية الأممية الخاصة بمكافحة الفساد ومدى الزامية الاتفاقية في مجال استرداد الأموال، والتحديات السياسية والقانونية التي تواجه تطبيق الاتفاقية**
اهم الاستنتاجات	**ان هناك بعض المشاكل الفنية في عملية استرداد الأموال وخصوصا في ظل السرية المصرفية او جهات مستفيدة، عدم وجود اليات واضحة في عملية الزام الجهات في تنفيذ الاتفاقية فيما يتعلق بالاسترداد أظهرت الدراسة أن فعالية الاتفاقية تعتمد بدرجة كبيرة على مدى التزام الدول بمواءمة تشريعاتها الوطنية**

	مع أحكام الاتفاقية، ولا سـيما فيما يتعلق بتجريم أفعال الفسـاد وآليات التعاون الدولي. خلصـت الدراسـة إلى أن اسـترداد الأموال المنهوبة لا يتحقق بمجرد الانضمام إلى الاتفاقية، وإنما يتطلب وجود مؤسسات وطنية كفؤة وأجهزة رقابية وقضائية مستقلة.
اهم التوصيات	الإسراع في مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخاصة الأحكام المتعلقة باسترداد الاموال إنشاء وحدات وطنية متخصصة تطوير في استرداد الأموال تضم خبراء قانونيين وماليين ومحققين متخصصين آليات تبادل المعلومات بين الأجهزة الرقابية والادعاء العام والسلطات القضائية تكثيف برامج التدريب وبناء القدرات للعاملين على المستويين الوطني والدولي في مجالات مكافحة الفساد والتحقيق المالي الدولي، تعزيز الشفافية والإفصاح المالي والرقابة على حركة الأموال للحد من تهريب العائدات غير المشروعة مستقبلاً.
اوجه الاختلاف	تركز هذه الدراسة على الجانب المنظور القانوني في حين تتسم الدراسة الحالية بالمنظور السياسي مع التركيز على كل اطار وبنود ومواد الاتفاقية في البيئة العراقية.

الدراسة الثانية : سيف الدين ٢٠١٨

الباحث	عشيط هني سيف الدين ٢٠١٨
نوع الدراسة	جامعة الجزائر ٣ – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – رسالة ماجستير
عنوان الدراسة	استراتيجية التنمية السياسية في ظل مكافحة الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية: دراسة وصفية تحليلية في واقع ومستقبل المنطقة العربية

مشكلة الدراسة	انطلقت الدراسة من أن الفساد أصبح أحد أهم العوائق أمام التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الدول العربية، وأنه يؤثر بصورة مباشرة في شرعية الأنظمة السياسية، وكفاءة المؤسسات العامة، والاستقرار السياسي، ويحد من قدرة الدول على تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. كما سعت الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس يتمثل في: كيف يمكن بناء استراتيجية فعالة للتنمية السياسية تعتمد على مكافحة الفساد بوصفها مدخلاً للإصلاح السياسي في المنطقة العربية؟
الأهداف	1. بيان الإطار النظري لمفهوم الفساد والتنمية السياسية والإصلاح السياسي. 2. تحليل أسباب انتشار الفساد في الدول العربية وآثاره السياسية. 3. دراسة العلاقة بين مكافحة الفساد وتحقيق التنمية السياسية. 4. تقييم جهود الدول العربية والمنظمات الدولية في مكافحة الفساد. 5. اقتراح استراتيجية سياسية تسهم في الحد من الفساد وتعزيز الإصلاح السياسي والحكم الرشيد.
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها: 1. يعد الفساد من أكبر معوقات التنمية السياسية في المنطقة العربية. 2. توجد علاقة وثيقة بين ارتفاع مستويات الفساد وضعف مؤسسات الدولة وتراجع شرعيتها. 3. لا يمكن تحقيق إصلاح سياسي حقيقي دون وجود سياسات فعالة لمكافحة الفساد. 4. ضعف استقلال القضاء وأجهزة الرقابة يسهم في استمرار الفساد. 5. الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة تمثل الأساس في بناء نظام سياسي قادر على الحد من الفساد.

	6. الجهود الدولية، ولا سيما برامج الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية، أسهمت في تعزيز الوعي بمكافحة الفســـاد، إلا أن نجاحها يبقى مرتبطًا بالإرادة السياسية للدول.
اهم التوصيات	أوصت الدراسة بـ: 1. تبني اســتراتيجية وطنية شــاملة لمكافحة الفســاد ترتبط بخطط الإصــلاح السياسي. 2. تعزيز استقلال السلطة القضائية والأجهزة الرقابية. 3. تطوير التشريعات المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة. 4. توسيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد. 5. تعزيز التعاون العربي والدولي في تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصـــة بمكافحة الفساد. 6. نشر ثقافة النزاهة والحكم الرشيد داخل مؤسسات الدولة. 7. ربط الإصلاح الإداري بالإصلاح السياسي لتحقيق تنمية سياسية مستدامة.
اوجه الاختلاف	ركزت الدراســة الســابقة على موضــوع التنمية الســياســية ومســتقبل المنطقة العربية في حين تهتم الدراسة الحالية بالإصلاح السياسي من منظور الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ وتشمل دول عديدة ومنها العراق.

الدراسة الثالثة : يديم ٢٠٢٢

الباحث	هيثم صدام سلمان يديم ٢٠٢٢
نوع الدراسة	الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية – قسم النظم السياسية والسياسات العامة – رسالة ماجستير.
عنوان الدراسة	دور السلطة القضائية في مكافحة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣

مشكلة الدراسة	تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الدور الذي تؤديه السلطة القضائية في مكافحة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتأثر هذا الدور بعوامل سياسية ومؤسسية وتشريعية، مما انعكس سلباً على كفاءة النظام السياسي في الحد من الفساد وترسيخ مبادئ سيادة القانون.
الأهداف	١- بيان دور السلطة القضائية في مكافحة الفساد. ٢- تحليل العلاقة بين استقلال القضاء وفاعلية مكافحة الفساد. ٣- تشخيص المعوقات السياسية والقانونية التي تواجه السلطة القضائية. ٤- تقديم مقترحات لتعزيز دور القضاء في مكافحة الفساد ضمن إطار بناء الدولة وسيادة القانون.
اهم الاستنتاجات	١- إن استقلال السلطة القضائية يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح مكافحة الفساد. ٢- أدى التدخل السياسي وضعف التنسيق بين المؤسسات الرقابية إلى الحد من فاعلية القضاء. ٣- تعاني منظومة مكافحة الفساد من قصور مؤسسي وتشريعي يؤثر في إنفاذ القانون. ٤- يتطلب الحد من الفساد تكاملاً بين القضاء والهيئات الرقابية والسلطات الأخرى.
اهم التوصيات	١- تعزيز استقلال السلطة القضائية مالياً وإدارياً. ٢- تطوير التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد بما ينسجم مع المعايير الدولية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ٣- تعزيز التعاون بين القضاء وهيئة النزاهة والأجهزة الرقابية. ٤- تحييد القضاء عن الضغوط السياسية وتوفير الإمكانات اللازمة لملاحقة جرائم الفساد.

اوجه الاختلافات	الدراسة الحالية تركز على جانبين السياسي والقانوني وتعتمد اتفاقية امم المتحدة كأطار وتشمل تجارب دول عديدة في حين تركز الدراسة السابقة على دور السلطة القضائية فقط في مكافحة الفساد وتحديدا في العراق

الدراسة الرابعة : حسين ٢٠٢٣

الباحث	عبد الناصر عبد الستار حسين
نوع الدراسة	الجامعة المستنصرية – كلية القانون – أطروحة دكتوراه
عنوان الدراسة	أهمية التعاون الدولي في استرداد عائدات الفساد المالي والإداري في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣
مشكلة الدراسة	تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف فاعلية التعاون الدولي في استرداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد المالي والإداري، ووجود معوقات قانونية وإجرائية تحد من تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، مما يقلل من قدرة الدول على استرداد الأموال المنهوبة.
الأهداف	١- بيان أهمية التعاون الدولي في استرداد عائدات الفساد. ٢- تحليل الآليات القانونية التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣. ٣- تقييم فعالية التعاون الدولي في استرداد الأموال. ٤- تقديم حلول قانونية لتعزيز استرداد الأموال المنهوبة في العراق.
اهم الاستنتاجات	١- تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ المرجعية الدولية الأهم في استرداد الأموال المنهوبة. ٢- توجد معوقات قانونية وإجرائية تحد من فعالية التعاون الدولي. ٣- ضعف التنسيق بين الجهات الوطنية والدولية يؤثر في نجاح عمليات استرداد الأموال.

	٤- ما زالت جهود العراق في استرداد الأموال بحاجة إلى تطوير تشريعي ومؤسسي.
اهم التوصيات	١- تعزيز التعاون القضائي الدولي بين الدول. ٢- توحيد وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة باسترداد الأموال. ٣- إنشاء جهة وطنية متخصصة باسترداد الأموال المنهوبة. ٤- دعم إنشاء آليات دولية أكثر فاعلية تحت مظلة الأمم المتحدة لتسهيل استرداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد.
اوجه الاختلاف	تركز الدراسة السابقة على موضوعة الاسترداد للأموال في ضوء الاتفاقية في حين تشمل الدراسة الحالية كل الجوانب التي تضمنتها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ مع التركيز على الجانب السياسي

الدراسة الخامسة : زماعرة ٢٠٢٥

الباحث	بدر سعيد بدر زماعرة ٢٠٢٥
جهة الإصدار	الجامعة العربية الأمريكية – فلسطين، كلية الدراسات العليا، برنامج الدكتوراه في القانون الدولي العام دكتوراه
عنوان الدراسة	التنظيم القانوني لمكافحة الفساد في المنظمات غير الحكومية: دراسة مقارنة بين التشريع الفلسطيني واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣
مشكلة الدراسة	تمثلت مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين التشريع الفلسطيني ومتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ في مجال مكافحة الفساد داخل المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن ضعف المنظومة الرقابية وتداخل اختصاصات الجهات المختصة، الأمر الذي حدّ من فاعلية مكافحة الفساد وتحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة.

الأهداف	١- تحليل الإطار التشريعي الفلسطيني المنظم لمكافحة الفساد في المنظمات غير الحكومية. ٢- بيان مدى توافق التشريع الفلسطيني مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣. ٣- تحديد أوجه القصور التشريعي والمؤسسي. ٤- تقديم مقترحات لتطوير التشريعات وتعزيز النزاهة والشفافية.
اهم الاستنتاجات	١. – وجود قصور تشريعي في تجريم بعض صور الفساد ٢ – ضعف الحماية القانونية للمبلغين والشهود. ٣ – تعدد الجهات الرقابية وتداخل اختصاصاتها أدى إلى ضعف الرقابة. ٤ – لا يرتبط ضعف مكافحة الفساد بالنصوص القانونية فقط، وإنما أيضاً بضعف التطبيق والإرادة السياسية.
اهم التوصيات	١ – تعديل التشريعات الفلسطينية بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣. ٢ – تعزيز حماية المبلغين والشهود. ٣ – إنشاء آلية وطنية لتنسيق عمل الجهات الرقابية. ٤ – تعزيز التعاون الدولي واسترداد الأموال وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.
اوجه الاختلاف	ركزت الدراسة السابقة على التنظيم القانوني لمكافحة الفساد في المنظمات غير الحكومية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ضمن حدود الدولة الفلسطينية فقط في حين ان الدراسة الحالية شملت تحليل سياسي وقانوني للعديد من دول العالم مع التركيز على العراق

الدراسة السادسة : احمد ٢٠٢٥

الباحث	كمال الدين احمد / ٢٠٢٥
نوع الدراسة	دكتوراه جامعة طنطة العلاقات الدولية والاقتصادية

عنوان الدراسة	الجهود الدولية لمكافحة الفساد المالي العابر للحدود وأثرها في حق الافراد في التنمية
مشكلة الدراسة	تتمحور إشكالية الدراسة حول التحديات التي تواجه الجهود الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي العابر للحدود ومدى توافق التشريعات العراقية مع التشريعات الدولية في مجال مكافحة الفساد المالي أن مواجهة جرائم الفساد المالي من أكثر المهمات صعوبةً بسبب تعقيد هذه الجرائم واعتمادها على التقنيات الحديثة التي استحدثت في مجال نقل الاموال والتي تجعل من نقل الاموال عبر القارات أمراً في غاية السهولة مما تصعب معه قدرة الحكومات وأجهزتها المختلفة من ملاحقة تلك الاموال أو حجزها واستردادها
الأهداف	الى جرائم الفساد التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وكذلك الى مدى موائمة وتحقيق معادلة التكامل بين القوانين الوطنية لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية المعنية الدراسة اثر مكافحة الفساد على التنمية وحق الافراد فيها .
اهم الاستنتاجات	أن عمليات غسل الاموال هي أكثر الانشطة الاجرامية ارتباطا بالفساد المالي العابر للحدود إذ لا يمكن أن تتم تلك الجرائم بغير استخدام شبكات اجرامية معقدة ، وايضاً فأن للفساد المالي اثاراً سلبية في حقوق الانسان بشكل عام وحق الافراد بشكل خاص إذ يؤدي الى انتهاكات صارخة للقانون وهدر للمال العام ، وايضاً فأن مكافحة الفساد المالي تساهم في تعزيز الشفاهية والحكم الرشيد وتجنب الدولة هدر المال العام
اهم التوصيات	إنشاء محكمة متخصصة للتعامل مع قضايا الفساد المالي دون أن تناط بها مهام قضائية أخرى ويكون اعضائها من القضاة ذوي الخبرة والكفاءة في التعامل مع قضايا الفساد المالي ووجوب تلقيهم تدريب عالي المستوى في التقنيات المالية الحديثة وآلية عمل الاسواق الدولية

اوجه الاختلاف	**ركزت الدراسة السابقة على جانب التعاون الدولي العابر للحدود في الاتفاقية مع التركيز على حق الافراد في التنمية في حين تناولت الدراسة الحالية كل جوانب الاتفاقية من منظور سياسي واقتصادي مع التركيز على التطوير المؤسسي**

مناقشة الدراسات السابقة واسهامات الدراسة الحالية.

١. تم الاستفادة من الدراسات السابقة على اختلاف أهدافها وطبيعة تناول الموضع، في الإطار النظري والأفكار والأسلوب والمنهج كمصادر رئيسة لوجود تشابه في المتغير الرئيسي للدراسة وجوهر الموضوع.

٢. تتفق اغلب الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من خلال تناول الاتفاقية الدولية وتحليل مضمونها ودورها في مكافحة الفساد، مع الاختلاف في بيئة التطبيق والنماذج او الدول التي تم دراستها.

٣. هناك بعض الدراسات تناولت الموضوع من منظور قانوني مثل دراسة زماعرة ٢٠٢٥ ودراسة وحسين ٢٠٢٣ ودراسة احمد ٢٠٢٥ والبعض تناولتها من منظور سياسي مثل دراسة عبد الكريم ٢٠١٤ ودراسة سيف الدين ٢٠١٨

٤. والملاحظ على كل الدراسات السابقة انها لم تقم بتحليل سياسي لمضمون الاتفاقية واساليب توظيفها في مكافحة الفساد بل اقتصرت بعض منها على مجال واحد مثل استرداد الاموال دراسة حسين ٢٠٢٣ ودراسة عبد الكريم ٢٠١٤

٥. تتميز الدراسة الحالية بانها ركزت على الجانب السياسي في العلاقات الدولية وارتكزت على المضمون القانوني للاتفاقية مع امكانية الاستفادة من بعض التجارب الناجحة وتحليلها نقاط القوة والضعف والاستفادة بنفس الوقت من التجارب الفاشلة و التعرف على اسبابها

٦. تصبو الدراسة الحالية الى وضع برامج وسيناريوهات لمكافحة الفساد في العراق في ضوء اتفاقية الامم المتحدة وبيان دورها في تقوية وتعزيز الاجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بما يسهم من تعزيز قدرات النظام السياسي ووضع اليات لتعقب المجرمين واسترداد الاموال والتعاون الدولي وتطوير وتنمية الاجهزة المختصة وملاكاتها.

ثامنا: هيكل الدراسة:

تضـمن خطـة البحـث مـن اربعـة فصـول مـع المقدمـة والمنهجيـة وخاتمـة وكمـا يلـي امـا الفصـل الأول الإطـار المفـاهيمي لظـاهرة لفسـاد والنظريـات المفسـرة لـه وتضـمن مبحثـين امـا الأول فتضـمن مـدخل مفـاهيمي للفسـاد والثـاني تضـمن شـرحا للنظريـات المفسـرة فـي حـين اخـتص الفصـل الثـاني عرضـا لجهـود المنظمـات الدوليـة ومكافحـة الفسـاد وتضـمن ثلاثـة مباحـث بيـان نشـأة الأمـم المتحـدة الوظـائف والمهـام امـا الثـاني فتضـمن عرضـا للمنظمـات الدوليـة غيـر الرسـمية ودورهـا فـي مكافحـة الفسـاد، فـي حـين كـان تنـاول المبحـث الثالـث: عـرض لمراحـل التطـور التـاريخي للاتفاقيـة الدوليـة ، امـا الفصـل الثالـث فقـد تـم بتحليـل لمعاهـدة الاطاريـة لاتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد ٢٠٠٣ مـن منظور(سياسـي وقـانوني) توزعـت بـين ثلاثـة مباحـث الأول تـم فيـه مضـمون ومكونـات لاتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد UNCAC) امـا المبحـث الثـاني: فـأختص بالتحليـل القـانوني فـي حـين تنـاول المبحـث الثالـث: التحليـل السياسـي للاتفاقيـة وتحـديات تنفيـذها امـا الفصـل الأخيـر وهـو الرابـع والـذي تنـاول عـرض بعـض التجـارب لـدول مختـارة امـا المبحـث الاخـر فقـد ركـز علـى واقـع التـزام جمهوريـة العـراق باتفاقيـة مكافحـة الفسـاد الدوليـة ٢٠٠٣ وإمكانيـة الاسـتفادة مـن التجـارب وبنـاء رؤيـا اسـتراتيجية استشـرافية . فضـلا عـن الاسـتنتاجات والتوصـيات التـي مـن شـانها تسـهم فـي تعزيـز قـدرات العـراق فـي تطبيـق الاتفاقيـة الدوليـة لمكافحـة الفساد وتمكين المؤسسات والأجهزة المختصة من تطبيق كل الاليات ورفع كفاءتها.